تأثير العوامل الجيوسياسية على تطوير الهياكل الإدارية في الدولة الليبية (دراسة في الجغرافيا السياسية)

نجاة عبد السلام فطيس ـ كلية التربية زوارة ـ جامعة الزاوية

The impact of geopolitical factors on the development of administrative structures in the Libyans state (study in political geography)

Najat Abdsalm Ftis

Summery

This study aims to explore the impact of geopolitical defects on the establishment and construction of administrative regions in Libya, in an effort to build an effective state that fits its spatial framework and surroundings. By analyzing geopolitical problems and their impact on the formation of administrative regions, the study seeks to provide objective methods to overcome these challenges, within the framework of the geopolitical methodology, to help decision-makers develop administrative divisions that address these problems and take into account the geopolitical characteristics of the Libyan state.

Libya is currently facing one of the most dangerous stages of its history, as it is threatened by the dangers of fragmentation as a unified state due to the strength of regional and regional influence, in addition to the various regional and international influences that greatly affect the entity of the state. This situation makes the reorganization and internal restructuring of the state complicated. Hence, this study seeks to shed light on these difficulties and problems and ways to address them, with the aim of preserving the stability of the internal political structure of the Libyan state.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير العيوب الجيوسياسية على إنشاء وبناء الأقاليم الإدارية في ليبيا، سعياً نحو بناء دولة فعالة تتناسب مع إطارها المكاني ومحيطها. من خلال تحليل المشكلات الجيوسياسية وتأثيرها على تشكيل الأقاليم الإدارية، تسعى الدراسة إلى تقديم أساليب موضوعية للتغلب على هذه التحديات، وذلك ضمن إطار منهجية الجيوسياسية، لمساعدة صانعي القرار في وضع تقسيمات إدارية تعالج هذه الإشكاليات وتراعي الخصائص الجغرافية السياسية للدولة الليبية.

تواجه ليبيا حالياً واحدة من أخطر مراحل تاريخها، حيث تهددها مخاطر التمزق كدولة موحدة بسبب قوة النفوذ الجهوي والمناطقي ، بالإضافة إلى التأثيرات الإقليمية والدولية المتنوعة التي تؤثر بشكل كبير على كيان الدولة. هذا الوضع يجعل من عمليات إعادة التنظيم والتركيب الداخلي للدولة أمراً معقداً. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الصعوبات والإشكاليات وطرق معالجتها، بهدف الحفاظ على استقرار التركيب السياسي الداخلي للدولة الليبية.

المقدمة:

تتكون الدولة من عدة أقاليم تختلف من حيث الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية، ومن النادر أن نجد دولة تتألف من إقليم واحد متجانس بالكامل، يجب أن تكون هذه الأقاليم، التي تتفاوت في أحجامها ومواردها وتركيباتها، جزءاً فعالاً ومتكاملاً ضمن كيان الدولة والجسم السياسي، وتتمثل وظيفة الدولة في تنسيق العلاقات بينها والحفاظ على التوازن المطلوب لتحقيق العدالة السياسية والمادي، بحيث لا يهيمن إقليم معين على الآخرين، ومن الضروري أن تعمل الدولة على تأسيس شبكة من القيم والمعايير للأقاليم المتشابهة بقدر الإمكان، وذلك من خلال تنظيم وتوزيع الأوزان الحضارية والبشرية بين الأقاليم المختلف، مما يضمن تحقيق الديمقراطية المكانية (1).

وهذا لا يعني التحقيق المطلق للمساواة المادية والثقافية بين جميع المناطق، بغض النظر عن إمكاناتها الجغرافية الأصلية، والتي بالطبع لا يمكن أن تكون دائما متساوية تماما، لكنه يعني عدم ترك الأمر لعوامل عشوائية سطحية أو عوامل عاطفية خاصة أو قوى اقتصادية أو سياسية، وهذا يؤدي إلى اختلافات مصطنعة أو امتيازات غير مستحقة من حيث مستويات المعيشة والدخل والمرافق الثقافية الملموسة وغير الملموسة بين مناطق البلاد المختلفة (2).

ومن المنظور السابق كان من المفيد تحديد الخطوط الرئيسية للدولة الليبية من منظور طبيعي وارتباطات المتغيرات البشرية معها لتحديد عناصر الضعف الجيوسياسية للدولة الليبية، حتى تتمكن في النهاية من تحديد الضوابط الرئيسية الذي يحدد التقسيم الإداري للدولة الليبية.

مشكلة الدراسة:

تعد الدولة الليبية اليوم ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة في عالمنا المعاصر، ذات أبعاد مكانية عديدة تتنوع داخليا وخارجي، وتتميز ببعض الخصائص الطبيعية والبشرية، إلا أنها تعاني من بعض المشاكل والصعوبات المتعلقة بمعطياته الجغرافية السياسي.

تحاول هذه الدراسة التركيز على دراسة تأثير العيوب الجيوسياسية للدولة الليبية على إنشاء وبناء المناطق الإدارية لبناء دولة فعالة في إطارها المكاني ومحيطه.

تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

1) هل التقسيمات الإدارية في ليبيا تتأثر بمشاكلها الجيوسياسية؟
2) كيفية التغلب على القصور الجيوسياسية للدولة الليبية عند تحديد التقسيمات الإدارية المناسبة؟
3) هل يتأثر بناء المناطق الإدارية بالعيوب الجيوسياسية للدولة؟

أهداف الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تحقيق عدة أهداف، **من أهمها ما يلي:**

1) التعرف على الصعوبات الجيوسياسية التي تحول دون إنشاء المناطق الإدارية في الدولة الليبية.
2) معرفة عيوب الدولة الليبية الجيوسياسية
3) وضع الرؤى والمقترحات التي تساعد الدولة على التغلب على مشكلة عيوبها الجيوسياسية التي تؤثر على جهازها السياسي والإداري.

منهجية الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة العيوب الجيوسياسية التي تؤثر على البنية المكانية للدولة الليبي، والقيام بالبحث العلمي، فسوف يتم استخدام بعض الأساليب المنهجية في كل جزء من البحث، **وهى كما يلي:**

1) **الأسلوب التاريخي**: يعتمد هذا الأسلوب على تتبع ظاهرة معينة من خلال مراقبة تطورها عبر فترات زمنية متتالية، بهدف تفسيرها وكشف العوامل التي ساهمت في نشأتها، وقد تم تطبيق هذا الأسلوب في دراسة تطور التقسيمات الإدارية في ليبيا.
2) **الأسلوب الوصفي التحليلي**: يعتمد على وصف وتحليل التفاعلات بين الظاهرة المدروسة والعوامل المرتبطة بها، وذلك في محاولة لتفسيرها وفهمها بشكل أعمق بهدف الوصول إلى استنتاجات واضحة. وقد تم استخدام هذا الأسلوب في دراسة الارتباطات الجيوسياسية للدولة الليبية.
3) **الأسلوب المورفولوجي:** يركز على تحليل الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية للدولة وتأثيرها على قوتها. يهتم هذا الأسلوب بشكل الدولة ويعتبرها ككيان سياسي إقليمي.

أولاً ـ الخصائص الجغرافية لليبيا:

تشغل ليبيا مساحة كبيرة من شمال قارة أفريقيا بين خطي طول 9 و20 شرقاً، بينما يصل أقصى امتدادها جنوباً من خطي عرض 18.25 إلى 23.57 شمالاً، وهذا الوضع الفلكي يعني أن الدولة الليبية تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الحدود، وفي الجنوب مع النيجر وتشاد على التوالي ومن الشرق حدودها مع مصر والسودان، ومن الغرب حدود تونس والجزائر.

يبين هذا التعريف بوضوح مدى مساحة الدولة الليبية التي تقدر بـ 1750000 كيلومتر مربع، تحدها مجموعة من الحدود يبلغ طولها حوالي 6,500 كيلومتر، منها 4,550 كيلومتر حدود برية، في حين أن الباقي 1,950 كيلومتر يتوافق مع طول الخصر، ويمتد الشريط الساحلي من بئر رملة إلى رأس أجدير غرباً (3).

تسبب هذا المكان المميز والمساحة الكبيرة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط في تأثر البلاد منذ القدم بالعديد من الأحداث التاريخية المهمة جداً التي جرت في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد لعب هذا الموقع دوراً فريداً من ناحيتين مهمتين، **الأول ـ التطور الجيوسياسي لليبيا، والثاني: التركيب الداخلي للدولة.**

وأراضي الدولة الليبية رحبة في معظمها ويبلغ متوسط ارتفاعها ما بين 200-600متر فوق سطح أراضيها وتنحدر تدريجياً كلما اتجهنا شمالا حتى تنتهي عند ساحل البحر المتوسط مكونة حزاماً ساحلياً منخفضاً يختلف اتساعه من منطقة إلي أخرى ، وتتعدد المظاهر التضاريسية بالأراضي الليبية إلا أنه يمكن حصرها في ثلاث

نطاقات رئيسية، **النطاق الأول:** يشمل السهول الساحلية في كل من المنطقة الشرقية وسهل بنغازي وسرت وسهل مصراته الخمس وسهل الجفارة، **والنطاق الثاني:** ويضم المرتفعات الشمالية التي تتمثل في هضبة البطنان والجبل الأخضر والجبل الغربي، **أما النطاق الثالث:** وهو النطاق الصحراوي الذي يشمل الهضاب مثل الحماده الحمراء والمنخفضات الشمالية مثل منخفض الجغبوب وأوجله وجالوا وأجخرة ومنخفض مراده، كما يشمل هذا النطاق أحواض اوباري ومرزق وحوض الكفرة بالإضافة إلي الجبال التي تتمثل في جبل الهروج وجبل تبستي وجبل العوينات وجبل السوداء، ويضم النطاق الصحراوي عدة أودية كبيرة مثل وادي الشاطئ وادي الآجال بالإضافة إلي المسطحات الرملية والسرير (4).

تقع الأراضي الليبية في معظمها في المنطقة الصحراوية القاحلة التي تسيطر على معظم الجزء الشمالي من القارة الأفريقية المواجه للبحر الأبيض المتوسط، والاستثناءات الوحيدة لهذه القاعدة هي الشريط الساحلي الضيق الذي يمتد على طول البحر الأبيض المتوسط وبعض الجبال، وتقع في شمال البلاد، حيث تهطل الأمطار.

يكفي لنمو الغطاء النباتي الطبيعي في الشتاء، والذي تتنوع كثافته وأهميته للحفاظ على الحياة الحيوانية والإنسانية حسب كمية الأمطار التي تهطل، في هذه المناطق، هطول الأمطار يكفي لنمو الغابات دائمة الخضرة، والشجيرات المشابهة لتلك التي تنمو في مناخات البحر الأبيض المتوسط، مثل هضبة الجبل الأخضر، ومنها أن الأمطار لا تكفي لنمو العشب الموسمي الذي يختفي سريعاً مع اختفاء آخر أمطار الموسم، كما هو الحال في المنطقة 5 من مخيم الجفارة (5).

ونظرًا لموقع ليبيا الجغرافي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، فإن درجات الحرارة لا تختلف بشكل كبير بين مناطق البلاد المختلفة، وتكون مرتفعة بشكل عام في فصل الصيف، باستثناء الحزام الساحلي والمرتفعات الشمالية، وتكون معتدلة إلى باردة، وفي الشتاء أما الرياح السائدة على الساحل فالاتجاه شرقي هو الاتجاه السائد في الصيف، يليه الجنوب الشرقي والشمال الغربي، وفي الشتاء يسود الاتجاه الشمال والشمال الغربي ثم الجنوب الغربي، أما المناطق الجنوبية فتهيمن عليها الرياح الجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية عدا الشمال. بشكل عام، المناخ مشابه لمناخ ليبيا الجفاف.

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 5658089 نسمة حسب إحصاء 2006م في مساحة تبلغ حوالي 1750500 كيلومتر مربع، وهكذا يظهر بوضوح التناقض القوي

بين المساحة الشاسعة للبلاد وحجم سكانها المحدود طوال العام، مما أثر سلباً على توزيعهم المكاني في البلاد وظهر بشكل متفرق ومتناثر مما يوحي بالتركز وانخفاض الكثافة السكانية، وبدراسة خريطة توزيع السكان في ليبيا يتبين أن هذا التوزيع غير منتظم، ويبدو أن معظم المناطق الجنوبية والوسطى مناطق خالية من السكان، غير أن منطقتي التركز السكاني التقليديتين هما منطقة التركز السكاني في الشمال الغربي وتمثل نواتها مدينة طرابلس ، ومنطقة التركز السكاني الثاني في الشمال الشرقي وتمثل نواتها مدينة بنغازي، وبشكل عام لعبت العوامل الجغرافية الطبيعية وخاصة المناخ والعوامل البشرية وخاصة العامل الاقتصادي، دوراً رئيساً في التشتت الداخلي للسكان، فقد حددت منذ زمن بعيد ملامح التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا (6).

ثانياً ـ العيوب الجيوسياسية للدولة الليبية:

قد تكون ليبيا دولة حديثة من حيث السياسة الدولية، ولدت في منتصف القرن العشرين، لكنها بمعايير الجغرافيا السياسية دولة قديمة عمرها لا يقل عن عشرين قرنا، وليبيا كوحدة جيوسياسية، على الرغم من كيف يتم إنشاؤه، منخفضة القوة والوزن أو صغيرة الحجم والوزن.

واستطاعت أن تفرض نفسها على هذه الكتلة الواقعة بين المغرب العربي غرباً ووادي النيل في مصر شرقاً، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالاً جنوباً، حتى في الصحراء الكبرى، على مساحات واسعة في خطوط الطول والعرض، واعتبرت منطقة جغرافية منفصلة وعاملاً فاصلاً بين المغرب العربي والمشرق العربي.

ونظرًا لمساحتها الكبيرة وخصائصها الطبيعية والبشرية المتنوعة، يمكن سرد أهم العيوب الجيوسياسية لليبيا على **النحو التالي:**

1) إن عاملي التوسع الكبير والتغيير الطبيعي هما في نفس الوقت قوتان حقيقيتان للكيان الليبي، لأنهما ضمنا نشأة الكيان ومن ثم بقائه عبر التاريخ، ونحن أمام كيان سياسي أصيل يمثل وطن ليبيا. شعب تاريخي ذو قوة وحدود واضحة.
2) الحجم الطبيعي أو الوزن السياسي لليبيا محدود، نظراً لأن المنطقة تفتقر إلى الموارد والسكان، وتبدو وكأنها قزمة بين الكتلتين الكبيرتين المتمثلتين في مصر شرقاً والمغرب العربي غرباً.
3) النسيج الطبيعي الضعيف والممزق خلق بيئات منفصلة داخل إطار الدولة الطبيعي، مما أدى إلى قدر من التفكك النسبي ونتج عنه نوع من التشتت والتبعثر الذي يضعف الكيان السياسي للبلد.

4) الدولة تفتقد مركزًا نوويًا يعتبر جامعة قوية للنسيج الطبيعي، أما بالنسبة لليبيا، فهي بالدقة الجيوسياسية دولة تحتل مساحة واسعة لكنها ذات وزن سياسي محدود وكثافة سكانية منخفضة، تمتلك ليبيا موارد طبيعية كبيرة، إلا أن مركزها التاريخي يحتل موقعًا هامشيًا مع حدود طويلة يصعب مراقبتها بشكل مستمر.
5) ليبيا هي دولة تشكلت نتيجة للظروف السياسية، وكانت بمثابة منطقة عازلة ما بين الاستعمار البريطاني لمصر والسودان والاستعمار الفرنسي في تونس والجزائر والنيجر وتشاد.
6) يشكل اكتشاف النفط في ليبيا تأثيراً كبيراً على سياساتها الداخلية والخارجية، حيث أحدث تغيرات جذرية زادت من قوتها ومنحتها فائض قوة، مما عوض عن نقاط الضعف في خصائصها الطبيعية. وقد جعلها ذلك مركزاً للصراع على النفوذ بين القوى الخارجية نظراً لأهمية موقعها الجغرافي ومواردها النفطية.

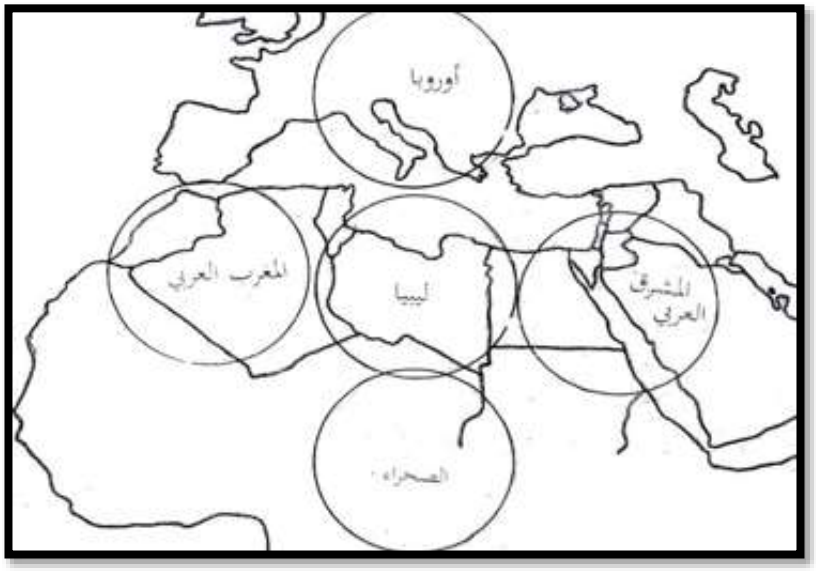

شكل (1) الموقع الجغرافي لليبيا.

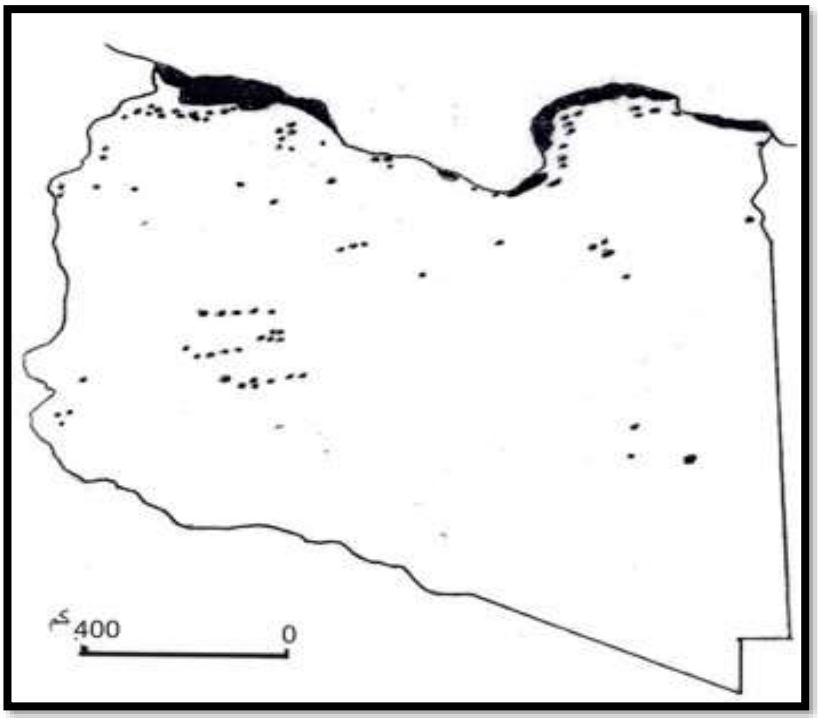

المصدر: منصور الكيخيا، السكان، كتاب الجماهيرية دراسة فى الجغرافيا، ص336.

شكل (2) التوزيع الجغر افى للسكان فى ليبيا.

1) شكل الدولة غير منتظم، ويزداد ضعفها بسبب عدم وجود العاصمة في المركز الهندسي للإقليم، هذا يجعلها بمثابة قلب ميت ومعرضًا للخطر، مما يُضعف من قبضة الحكومة المركزية نتيجة المسافات الشاسعة في البيئات الصحراوية وشبه الصحراوية الصعبة.

لقد ساهم عامل معيّن في تشتت الأقاليم وتباعدها عن المركز، مما دفعها للانجذاب نحو الخارج في عملية تفريغ سلبي لكيان الدولة نظرًا لعلاقاتها التاريخية، وهذا العامل أدى إلى منافسة سلبية داخل كيان الدولة، وهو ما يفسر المنافسة التاريخية على قيادة الدولة بين إقليمي طرابلس وبنغازي (7).

ثالثاً: عيوب الدولة الجيوسياسية وتأثيرها على بناء الأقاليم الإدارية في ليبيا:

يطرح التقسيم الإداري الأسس الموضوعية التي تأخذ في الاعتبار إمكانيات وإدارات واحتياجات الأقاليم المختلفة في البلاد، بالإضافة إلى الرؤية السياسية لنظام

الحكم. بناءً على ذلك، كانت التقسيمات الإدارية السابقة تعكس رؤية النظام السياسي. في الفترة الملكية (1951-1969)م، كانت رؤية النظام تتمثل في توحيد البلاد والانتقال بها من مرحلة التخلف إلى التنمية، أما في الفترة (1969-2011)م، فقد كان الهدف من التقسيمات الإدارية هو السيطرة على حكم البلاد، مع إهمال تنمية الوطن وتعزيز قيم الفساد والتخلف وسياسات عدم الدمج المكاني، بغية البقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة، من هنا، أصبحت التقسيمات الإدارية تتغير باستمرار بناءً على تلك الرؤى، كما يوضح الجدول التالي:

جدول (1) تطور التقسيمات الإدارية من 1951 إلى 2011م.

ت	التقسيم الإداري	الوحدة الإدارية المحلية	الفروع
1	1951م	ثالث واليات	المقاطعات – المتصرفيات – المديريات
2	1963م	10 مقاطعات	المتصرفيات-المديريات
3	1970م	10 محافظات	المتصرفيات
4	1975م	46 بلدية	الفروع البلدية
5	1979م	44 بلدية	الفروع البلدية
6	1980م	25 بلدية	الفروع البلدية
7	1984م	24 بلدية	الفروع البلدية
8	1986م	13 بلدية	الفروع البلدية
9	1990م	7 بلديات	الفروع البلدية
10	1992م	1495كومون	لا يوجد
11	1993م	297 محلة شعبية	لا يوجد
12	1998م	33 شعبية	اللجنة الشعبية للمحلات
13	2011م	45 مجلس محلي	لجان تيسيريه
14	2013م	99 بلدية	فروع بلدية

المصدر: إعداد الباحثة بناء على التشريعات المتعلقة بالتقسيمات الإدارية.

تميزت الدولة الليبية على مدى ستة عقود بعدم استقرار تقسيماتها الإدارية نتيجة لتأثير عدة عوامل، كان أبرزها العامل السياسي الذي تمثل في تغيير نظام الحكم مرتين. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك اختلافات في نظرة وفلسفة تلك الأنظمة السياسية تجاه إدارة الأقاليم المختلفة بهدف ترسيخ أنظمة حكمها، كما ساهم العامل

الاقتصادي، المتمثل في تباين الأنشطة الاقتصادية وأنماط العمران ووسائل النقل بين الأقاليم، في عدم استقرار التقسيمات الإدارية. من جهة أخرى، كان للعامل الاجتماعي، الذي ارتكز على التوزيع الجغرافي للقبائل في ليبيا، تأثير أقل على تغييرات التقسيمات الإدارية نتيجة لهذا عدم الاستقرار، واجهت البلاد العديد من الصعوبات التي أثرت سلبًا على مسيرة التنمية والتخطيط، كما كان للعيوب الجيوسياسية في الدولة تأثير واضح على التقسيمات الإدارية، **وذلك على النحو التالي:**

1) تظل الحدود الإدارية المحلية في ليبيا ثابتة على الرغم من التغيرات التي طرأت على الوحدات الإدارية من حيث التسمية والنطاق. فقد بدأت كولايات، ثم تحولت إلى مقاطعات، ثم محافظات، ثم بلديات، وبعد فترة قصيرة تم استبدالها بالكومونات، ثم الشعبيات. عقب ثورة 17 فبراير، تم إنشاء المجالس المحلية، وعادت نظام البلديات، وتجدر الإشارة إلى أن الحدود الإدارية تعكس في كثير من الأحيان الحدود القبلية بين القبائل، على سبيل المثال، ظل الحد الفاصل بين برقة وطرابلس قائمًا كحد إداري بين الوحدتين الإداريتين اجدابيا وسرت لأكثر من نصف قرن، حتى عندما تم دمج المنطقتين في بلدية واحدة، استمر هذا الحد كفاصل بين الفرع البلدي اجدابيا والفرع البلدي سرت (8).
2) بسبب التشتت الطبيعي الذي أدى إلى تباين سكاني وعمراني، تتميز التقسيمات الإدارية المختلفة بوجود وحدات إدارية محلية ذات مساحات جغرافية واسعة وقاعدة سكانية صغيرة، خاصة في المناطق الصحراوية الجنوبية، وهذا الأمر أسفر عن تفاوت كبير في معدلات الكثافة السكانية، بالإضافة إلى تشتت المرافق العامة وارتفاع تكاليف توفير الخدمات.
3) إذا نظرنا إلى العلاقة بين النشاط الاقتصادي ومراكز تجمع السكان في الشريط الساحلي (باستثناء النشاط النفطي)، يتضح أن التقسيمات الإدارية خارج هذا الشريط الساحلي يجب أن تتميز بالاتساع الجغرافي، وبالتالي تعاني البلاد من تفاوت كبير في النشاط الاقتصادي، وهو نتيجة للظروف السائدة (9).
4) تأثرت البلاد تاريخياً بالتقسيم الثنائي المبكر والعميق بين عدة قوى خارجية، مما أدى إلى حدوث تجاذبات إقليمية في البلاد، حيث كان إقليم برقة تحت قيادة مدينة بنغازي، بينما كان إقليم طرابلس تحت قيادة مدينة طرابلس (7).

5) يعتبر عاملا الامتداد الواسع والاختلاف الطبيعي من عوامل الضعف بدرجات متفاوتة. فقد ساهم الحجم الطبيعي الكبير في تقليل الوزن السياسي، نظرًا لأن المنطقة تعاني من محدودية الموارد والسكان، مما يجعلها تبدو كقزم بين كتلتي مصر من الشرق والمغرب العربي من الغرب (10) وهذا ساهم في تشكيل أقاليم إدارية تعاني من ضعف في التواصل.

6) العامل الثاني يتمثل في النسيج الطبيعي الهش والممزق، الذي أدى إلى ظهور بيئات متباينة داخل الكيان الطبيعي للدولة، هذا الأمر أسفر عن وجود قدر من التفكك النسبي، مما نتج عنه نوع من التشتت والتبعثر الطبيعي الذي يضعف الإدارات ويعيق قدرتها على أداء مهامها بكفاءة.

7) الكيان السياسي للدولة يعاني من ضعف في مركزه النووي، حيث يتميز بنسيج طبيعي هش، تقع نواته التاريخية في موقع هامشي في الشمال الغربي، مما يجعلها بمثابة قلب ميت للدولة، هذا الوضع أدى إلى ابتعاد الأقاليم الإدارية عنها وانغلاقها مكانياً، مما يعكس اتجاهاً خارجياً بدلاً من الاندماج الداخلي.

8) تتميز الحدود بتضاريسها الواسعة والمسافات الطويلة التي يصعب مراقبتها بشكل مستمر، خاصة وأن معظم هذه الحدود تقع في المناطق الصحراوية، وهذا الأمر أدى إلى معاناة الأقاليم الإدارية الحدودية من عدم قدرتها على السيطرة على نطاقها المكاني وتقديم الخدمات بالشكل المطلوب.

9) تسبب ضعف البنية التحتية للمواصلات في خلق بيئات منغلقة مكانياً، مما أدى إلى عدم فعالية التواصل المكاني بين مختلف أقاليم البلاد، كما ساهم ذلك في ظهور انغلاق مكاني ذاتي في عدة مناطق، مما أدى إلى نفور تواصلي بينها، وأصبحت كل منطقة تسير في اتجاه سلبي يعيق الدمج المكاني، هذا الوضع يزيد من صعوبات إنشاء البلديات والمحافظات، وهو ما يتضح من قرار مجلس الوزراء رقم 11 الذي ينص على إنشاء حوالي 99 بلدية، نتيجة لصعوبات دمج المناطق المتجاورة ضمن بلديات واحدة.

رابعاً ـ بناء التقسيمات الإدارية في ليبيا:

عند إنشاء الأقاليم الإدارية في البلاد بهدف تحقيق تقسيم إداري يسهم في بناء الدولة ويعزز التنمية المكانية لجميع الأقاليم، يجب أن تستند هذه العملية إلى استراتيجيات تتماشى مع النظام السياسي القائم. ينبغي أن يأخذ التقسيم الإداري في

الاعتبار التوازن بين حجم السكان والمساحة الجغرافية، بالإضافة إلى الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة. إن التوازن بين الموارد الطبيعية والقدرات البشرية يشكل الأساس لتنظيم الإدارة المكانية، التقسيم الإداري المقترح في هذه الدراسة يعتمد على تقسيم عام 1963، الذي كان الأكثر توازنًا من حيث إنشاء وحدات إدارية. ومع ذلك، تقترح الدراسة زيادة عدد الوحدات الإدارية من عشرة إلى أربعة عشر محافظة، وذلك نظرًا للتغيرات الجوهرية التي حدثت على مدار أكثر من أربعة عقود في الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمياه، خاصة في المناطق الصحراوية التي كانت تضم أفقر التجمعات السكانية في ليبيا. **يمكن اعتماد المعايير التالية عند إنشاء المحافظات والبلديات في البلاد**:

1) **معيار الحجم السكاني:** تم تحديد متوسط سكاني مع استبعاد سكان مدينة طرابلس بسبب الارتفاع الكبير في عددهم، حيث تم قسمة عدد السكان على سكان مدينة بنغازي الإدارية. وبهذا، بلغ المتوسط العام لإنشاء الوحدات 248,355 نسمة، وبلغ عدد الوحدات التي تجاوزت هذا الرقم حوالي 7 وحدات، بينما كانت هناك 6 وحدات أقل من المتوسط. وقد تم التأكيد على أن عدد سكان هذه الوحدات قد انخفض، ولكن تم الاعتماد على بقية الاعتبارات الأخرى، مثل المساحة والموارد.
2) **معيار المساحة الجغرافية:** تتمثل إشكالية الدولة الليبية في أن المناطق المأهولة بالسكان تقع شمال دائرة العرض 30° شمالاً، بينما تقع المناطق الواقعة جنوب هذه الدائرة ضمن النطاق الصحراوي. وبالتالي، يصبح هذا المعيار غير فعال عندما نتحدث عن المناطق الواقعة جنوب دائرة 30°، وقد أدى هذا الوضع إلى أن الوحدات الإدارية التي تقع ضمن النطاق الصحراوي تتميز باتساع أكبر مقارنةً بالوحدات الإدارية الواقعة على الساحل.
3) **معيار مركز العمران الحضري:** تم الأخذ في الاعتبار أن يتجاوز عدد سكان عواصم المحافظات 100,000 نسمة، باستثناء بعض الحالات المحددة التي جاءت أقل من هذا المتوسط لأسباب أخرى
4) **حجم ونفوذ قطاع الخدمات:** تعتبر عواصم المحافظات مراكز رئيسية للخدمات الإقليمية، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار الوظائف الخدمية الإقليمية لتلك العواصم. وقد ارتبط نفوذ الخدمات في المحافظات الشمالية بعدد السكان، مما أدى إلى قوة نفوذ الخدمات في هذه المناطق. في المقابل، كان نفوذ الخدمات في المحافظات

الجنوبية كبيراً، رغم أن المساحة الواسعة وبعد مراكز وتجمعات السكان قد أثر على فعالية هذه الخدمات.

5) **المعيار الاقتصادي:** يتمثل في توافر عناصر النمو الاقتصادي، بما في ذلك الأنشطة التجارية والصناعية والإدارية والخدمية، التي يعتمد عليها الاقتصاد المحلي للمحافظة.

6) **معيار الوصول إلى جميع التجمعات السكانية:** تم الأخذ بعين الاعتبار سهولة الوصول من خلال شبكة الطرق المعبدة التي تربط بين المدن ومراكز العمران والتجمعات السكنية، وذلك لتحقيق مستوى مناسب من التواصل المكاني بين مركز المحافظة وبقية التجمعات السكانية.

7) **الاعتبارات الأمنية للمناطق الحدودية:** يُعتبر هذا المعيار جزءًا من الاعتبارات الأمنية للمحافظات الحدودية، حيث يسهم في تركيز الجهود على ضبط الأمن في المناطق الحدودية والمنافذ، وفقًا للمعايير السابقة، يمكن تحقيق تقسيم إداري يتماشى مع اللامركزية الإدارية والمالية، ويضمن عدالة مشاريع التنمية من حيث التوزيع المكاني في إطار السعي نحو تحقيق درجة عالية من الفعالية في الأداء المحلي والتنموي، تقترح الدراسة تأسيس أجهزة إدارة تتعلق بالتقسيم الإداري للدولة، بما يشمل المحافظات والبلديات التالية:

جدول (2) التقسيم الإداري المقترح لليبيا.

ت	المحافظة	البلديات	الفروع البلدية	سكان المحافظة	مساحة المحافظة	الكثافة السكانيه/كم2
1	درنة	امساعد - طبرق – درنة - القبة	أمساعد – كمبوت – طبرق – التميمي – أم الرزم – درنة – القبة – الابرق	309455	103490	3
2	الجبل الأخضر	شحات – البيضاء – المرج	شحات – سوسة – البيضاء – قصر ليبيا – قندولة – المرج – طلميثة- جردس	255951	17010	15
3	بنغازي	توكرا – بنغازي – سلوق – االبيار	توكرا – االبيار – البركة –بنغازي المركز – سلوق - قمينس – سيدي خليفة	730747	14770	50

4	اجدابيا	اجدابيا – البريقة – الواحات	اجدابيا – البريقة – الواحات	177047	163500	1
5	الكفرة	الكفرة	الجوف – تازربو	501003	483510	0.1
6	الخليج	بن جواد – سرت – الجفرة	سرت – بن جواد-	178548	164470	1
7	مصراته	مصراتة – زليتن – بني وليد – تاورغاء	مصراتة – زليتن – بني وليد – تاورغاء	566110	55450	10
8	الخمس	الخمس – مسالته – ترهونة	الخمس المركز – قصر خيار – القره بوللي – مسالته - ترهونة	432202	6410	67
9	طرابلس	تاجوراء – طرابلس – العزيزية – جنزور	تاجوراء – طرابلس المركز – ابوسليم – غوط الشعال – العزيزية –جنزور	1442429	3320	435
10	الزاوية	الزاوية – صبراتة – زواره	الزاوية – صبراتة – العجيالت – صرمان – زواره – رقدالين	654255	8590	76
11	غريان	غريان – يفرن – نالوت – غدامس	غريان – ككله – يفرن – الزنتان – جادو – الرياينة- الرجبان – نالوت - غدامس	299368	151200	2
12	سبها	سبها – وادي الآجال	سبها – الشاطئ -	212694	112490	2
13	اوباري	اوباري – غات	اوباري – الغريفة – غات	95882	104590	1
14	مرزق	مرزق – أم االرنب	مرزق – تراغن – أم الارنب	786221	276100	0.3

المصدر: إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المساحة والسكان.

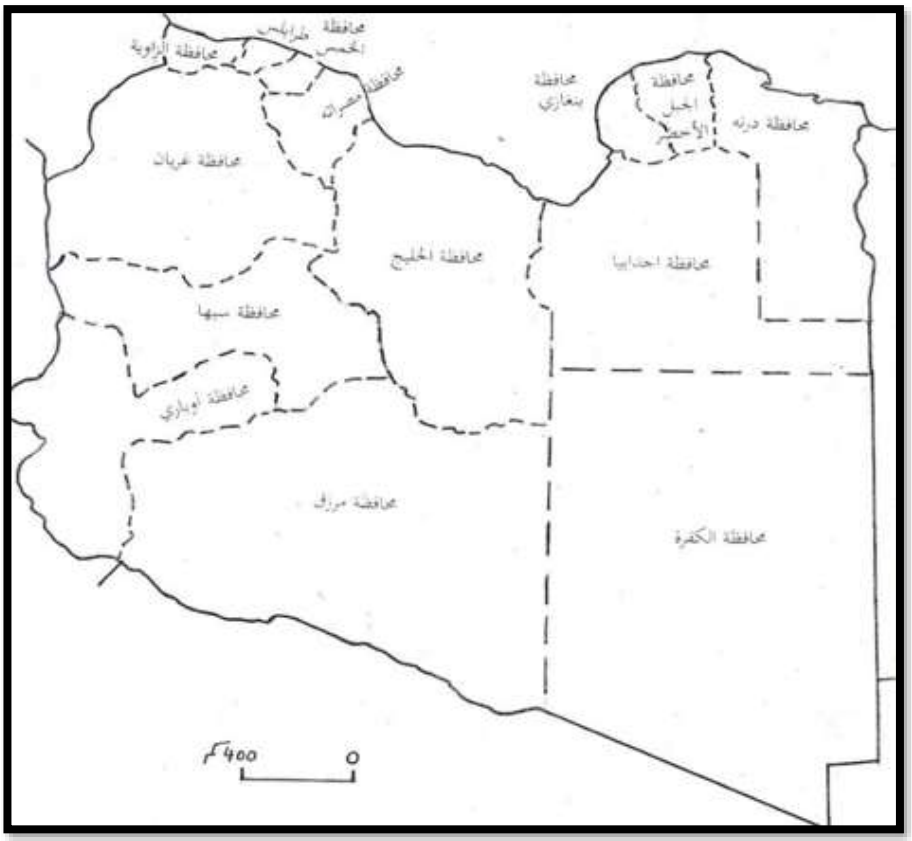

شكل (3) التقسيم الإداري المقترح لليبيا

الخلاصة :

أولاً ـ النتائج: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها ما يلي:

1) أظهرت الدراسة أن العيوب الجيوسياسية في الدولة قد أثرت على التقسيمات الإدارية، ومن المتوقع أن تشكل تحديات في المستقبل عند إنشاء التقسيمات الإدارية وفروعها المختلفة، كما يتضح من التقسيم الحالي لليبيا الذي يتضمن 99 بلدية منذ عام 2013.
2) ساهمت العوامل الجغرافية الطبيعية، لاسيما المناخ، بالإضافة إلى العوامل البشرية، وخاصة الاقتصادية، في التشتت الداخلي للسكان، فقد أسهمت هذه العوامل منذ زمن بعيد في تشكيل ملامح التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا، مما أدى إلى ظهور تباين سكاني في الإقليم.
3) نظرًا لقيمة موقعها الجغرافي، تبدو الجغرافيا السياسية والتاريخية لليبيا سلسلة من حلقات الاستعمار المتتابعة، مما يشير إلى أن البلاد كانت عرضة للسيطرة والتهديد، وذلك بسبب أهمية موقعها الجغرافي ومواردها النفطية.
4) تحرك الاستعمار، الذي كان يمثل مصدر الخطر الخارجي، كان يسير في اتجاه عكسي لعقارب الساعة عبر التاريخ. بدأ من مصر القديمة، ثم انتقل إلى فينيقيا في الشام، تلاه الإغريق في بلاد اليونان، ثم الرومان من روما، وتكررت هذه الدورة بشكل عكسي من الفتح العربي إلى تركيا العثمانية، ثم إلى إيطاليا الاستعمارية، من خلال هاتين الدورتين، يتضح أن الخطر الخارجي، سواء كان بريًا أو بحريًا، يأتي أساسًا من الشرق، وتحديدًا من الحوض الشرقي والأوسط للبحر الأبيض المتوسط.
5) من الحقائق الجيوسياسية المثيرة للاهتمام أن ليبيا كانت في البداية ضحية لصراعات القوى الكبرى، لكنها تمكنت في النهاية من تحقيق استقلالها نتيجة لهذه الصراعات، الفارق بين الحالتين يكمن في التواطؤ والاتفاق على تقسيم الغنائم الاستعمارية في الحالة الأولى، بينما في الحالة الثانية كان هناك تضارب وعجز عن التوصل إلى اتفاق، مما أدى إلى حرمان متبادل.
6) النسيج الطبيعي الهش والممزق للدولة أدى إلى خلق بيئات متباينة داخل كيانها، مما تسبب في تفكك نسبي وضعف في تماسكها، هذا التشتت والتبعثر الطبيعي يؤثر سلبًا على الكيان السياسي للدولة، ويجعلها تفتقر إلى مركز قوي يجمع شملها.

7) ليبيا من منظور جيوبوليتيكي دقيق، تُعتبر دولة شاسعة ذات تأثير سياسي محدود، تعاني من كثافة سكانية غير متوازنة، وتمتلك موارد طبيعية غنية، كما أن لها تاريخاً هامشياً في موقعها، بالإضافة إلى حدود طويلة يصعب مراقبتها بشكل مستمر.
8) إن شكل الدولة غير منتظم، وقد ساهم ذلك في ضعفها، حيث إن مركز الدولة ليس في النقطة الهندسية للإقليم. هذا الأمر أدى إلى تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز، مما ساهم في تفريغ سلبي للكيان الدولة، كما أدى إلى تنافس سلبي داخل الدولة، وهو ما يفسر الصراع التاريخي على القيادة بين إقليمي طرابلس وبنغازي.
9) بسبب التشتت الطبيعي الذي أدى إلى تباين سكاني وعمراني، نلاحظ أن التقسيمات الإدارية المختلفة تتميز بوجود وحدات إدارية محلية ذات مساحات جغرافية واسعة وقاعدة سكانية صغيرة، خاصة في المناطق الصحراوية الجنوبية. وهذا الأمر أسفر عن تفاوت كبير في معدلات الكثافة السكانية، بالإضافة إلى تشتت المرافق العامة وارتفاع تكاليف توصيل الخدمات العامة.
10) تتميز الحدود بتضاريسها الواسعة والمسافات الطويلة التي يصعب مراقبتها بشكل مستمر، خاصة وأن معظم هذه الحدود تقع في المناطق الصحراوية. وهذا الأمر أدى إلى معاناة الأقاليم الإدارية الحدودية من عدم قدرتها على ضبط نطاقها المكاني وتقديم الخدمات بالشكل المطلوب.

ثانياً ـ التوصيات:

وعليه توصى الدراسة بعده توصيات للتغلب على اثر العيوب الجيوسياسية على التقسيمات الإدارية من أهمها ما يلى:

1) يجب أن تستند التقسيمات الإدارية إلى نظامها السياسي، بالإضافة إلى التناسب بين حجم السكان والمساحة الجغرافية، فضلاً عن الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة. إن تحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية والقدرات البشرية يعد الأساس الرئيسي للتنظيم الإداري المكاني.
2) عند وضع التقسيمات الإدارية في ليبيا، ينبغي أن تستند معايير إنشاء الوحدات الإدارية المحلية إلى **الأسس التالية:**

* **معيار الحجم السكاني:** تم اعتماد متوسط سكاني عام لإنشاء الوحدات الإدارية، حيث بلغ عدد السكان وفقًا للنتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام 2006 م حوالي

248,355 نسمة، وقد أظهرت الدراسة أن التقسيم الإداري لليبيا ينبغي أن يتضمن 14 محافظة.

* **معيار المساحة الجغرافية:** تكمن إشكالية الدولة الليبية في أن المناطق المأهولة بالسكان تقع شمال دائرة عرض 30° شمالاً، بينما تقع المناطق الواقعة جنوب هذه الدائرة ضمن النطاق الصحراوي. وبالتالي، إذا تم اعتبار معيار المساحة شمال دائرة 30°، فإن هذا المعيار يصبح غير فعال بالنسبة للمناطق الواقعة جنوبها.
* **معيار مركز العمران الحضري:** تم الأخذ في الاعتبار أن تكون عواصم المحافظات ذات عدد سكان يتجاوز 100,000 نسمة، باستثناء بعض الحالات المحددة التي قد تقل عن هذا العدد لأسباب أخرى.
* **المعيار الاقتصادي:** يتمثل في توافر مقومات النمو الاقتصادي، مثل الأنشطة الخدمية والتجارية والصناعية والإدارية، التي تشكل أساس الاقتصاد المحلي للمحافظة.
* **معيار الوصول:** يهدف إلى ضمان تواصل مكاني مناسب بين مركز المحافظة وبقية التجمعات السكانية.
* **الاعتبارات الأمنية للمناطق الحدودية:** يشمل هذا المعيار المحافظات الحدودية، حيث يُعتبر عاملاً مهماً لتركيز الجهود الأمنية لضبط الحدود والمنافذ الحدودية.

3) ينبغي إجراء تعداد سكاني شامل في أقرب وقت ممكن، حتى تتمكن الدولة من إنشاء تقسيمات إدارية تستند إلى أسس موضوعية تخدم جميع مناطق البلاد.
4) لتحقيق نجاح عملية التقسيمات الإدارية، ينبغي اتباع نظام الإدارة اللامركزية في إدارة الأقاليم المختلفة للبلاد، مع تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في مجالات الإدارة والتنمية والمتابعة إلى أقصى حد ممكن.
5) اتباع نهج التنمية المكانية في جميع المحافظات وتطوير سياسات لدمج المناطق المختلفة في البلاد بهدف الحفاظ على وحدتها.

الهوامـــش :

1) Thomas. R. f.," Politics in State and Communities ‘‘, Prentices-Hall, New Jersey, 1973, P 88.
2) جمال حمدان، جغرافية المدن، القاهرة: الناشر عالم الكتب، ب . ت.
3) الهادي بولقمة، سعد القزيري، الجماهيرية- دراسة في الجغرافيا، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، ط1، 1995م.
4) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1971م.
5) الهادي بولقمة، " لنشرب من البحر " مجلة قاريونس العلمية، السنة الثانية، العدد الأول، 1989م، بنغازى.
6) منصور محمد الكيخيا، " السكان"، كتاب الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي بولقمة، سعد القزيري، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، ط1 ، 1995م).
7) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى– دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة: الناشر مكتبة مدبولي، 1996م).
8) خالد محمد بن عمور، " أثر تغير التقسيمات الإدارية على عملية التنمية في منطقة الجبل الأخضر في الفترة الممتدة من 1951م - 1997م – دراسة في الجغرافيا السياسية "، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000.
9) منصور الكيخيا، وآخرون، تقرير غير منشور بشأن إعادة النظر في التقسيم الإداري للجماهيرية، (مايو 1980م).
10) Majid Kkadduri Modern Libya A Study in Political Development Baltimore, 1963, P 65.